المشاكل المحاسبية لعمليات التمويل الأصغر بالسودان

(دراسة حالة – بنك الأسرة – فرع كوستي)

Accounting Problems for Micro Finance Operations in Sudan (A case Study – Family Bank- Kosti Sudan)

د.حمزة بشري جمعة أبكر *

د.خضر الطيب الامين الشفيع **

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة بأنه في الأونه الأخيرة هناك نقصا في خدمات التمويل الأصغر فى القطاعات من قبل مؤسسات التمويل المختلفة، الحكومية وغير الحكومية مما أدى الى أن التمويل الأصغر لا يغطي الأعداد الكبيرة من طالبيه ، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المشاكل المحاسبية التي تحيط بعمليات التمويل الاصغر بالسودان وأهم النتائج هي : ضعف متابعة البنك او مؤسسات التمويل الأصغر لتوظيف موارد التمويل الأصغر فى الغرض الممنوح من أجله يؤدي الى فشل المشروعات الصغيرة ، وجود جهة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة تساعد أصحابها على سداد أقساط التمويل الأصغر فى الأوقات المحددة.، بناء على تلك النتائج فقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها مايلي : العمل على تسهيل الإجراءت والضمانات التى تمكن الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر من الحصول على التمويل المناسب فى الزمن المناسب ، ضرورة تدريب مقدمى خدمات التمويل الاصغر وكذلك تدريب المستفيدين من

* أستاذ المحاسبة المساعد – جامعة الإمام المهدي

** أستاذ المحاسبة المشارك – جامعة الإمام المهدي

خدمات التمويل الأصغر التدريب الكافى الذي يمكنهم من انجاح عملية التمويل الاصغر.

الكلمات المفتاحية :

عمليات التمويل الاصغر خدمات التمويل الاصغر مخاطر الائتمان الإجراءت والضمانات الفئات المستهدفة.

ABSTRACT

This study aims to show the lack of micro finance services in the different financing institutions, governmental and non-governmental, which led to the fact that micro finance does not cover the large numbers of students. This study aims at clarifying the accounting problems surrounding the micro finance operations in Sudan The results are: weak follow-up by the bank or MFIs to recruit micro finance resources in the purpose for which it leads to the failure of small enterprises, the existence of a party to ensure the credit risk of small projects that help owners to pay the installments of micro finances.The recommendations , , the most important of which are: To facilitate procedures and guarantees that enable the targeted groups to receive the appropriate funding in the limited time , the need to train the providers of micro finance services as well as the training of beneficiaries of micro finance to make the micro finance process works .

key words:

Micro Finance Operations micro finance services credit risk facilitate procedures beneficiaries

المقدمة:Introduction

أولاً: الاطار المنهجي

تمهيد: Preface

يعتبر التمويل الأصغر أحد الآليات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر، وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة ذات البعد الإقتصادي والإجتماعي بتاثيراتها المتعددة والتي تلقي بظلالها على المجتمع وإستقراره، وتكتسب هذه الآلية أهميتها في السودان ليس فقط من خلال أهدافها الإقتصادية والإجتماعية التي ترمي إلى تحقيقها، وإنما من خلال كونها تنظم وتدار بواسطة واحدة من أهم اجهزة المجتمع المالية وأكثرها تأثيراً على النشاط الإقتصادى، وهو الجهاز المصرفي الذي إستشعر مسئوليته الإجتماعية وعمد إلى المساهمة في المشكلات ذات الطابع الإجتماعي من خلال هذه الآلية، ان التمويل الأصغر بمثابة البعد الإجتماعى للممارسة المصرفية في التجربة السودانية، وهنا يكمن التحدي الذي تصدى له الجهاز المصرفي خاصة في ظل وجود أصوات تنادي بضرورة البعد بالمصارف التجارية في الخوض في مثل هذا النوع من التمويل لضعف العائد وللمخاطر العالية التي تكتنفه، على أساس أن هذا النوع من التمويل تلزمه مؤسسات متخصصة لتقديمه، غير إن الجهاز المصرفي السوداني وعلي رأسه البنك المركزي، قرر خوض التجربة والعمل على تطويرها، إستجابة للحاجة المجتمعية الملحة للتمويل الأصغر. وتفاعلاً مع القضايا الإجتماعية سعياً وراء معالجتها، كما ألزم المصارف بإنشاء وحدات داخلية بها لتقوم بإدارة التمويل الأصغر.

مشكلة الدراسة The Problem of the Study

تمثلت مشكلة الدراسة في نقص خدمات التمويل فى القطاعات من قبل مؤسسات التمويل المختلفة، الحكومية وغير الحكومية، وتعد هذه أهم مشاكل

التمويل الأصغر، وكثيراّ ما يصطدم التمويل الأصغر بمعوقات ومخاطر تحول دون تحقيق أغراضه التي قام من أجلها، وبناءاً علي ما تقدم تأتي مشكلة البحث في أن التمويل الأصغر لا يغطي الأعداد الكبيرة من طالبيه، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما هى التحديات والمشاكل المحاسبية التي تواجه عمليات التمويل الأصغر في السودان.

نستعرض التساؤلات الفرعية كالآتى:

١. هل هنالك علاقة بين سداد اقساط التمويل فى الاوقات المحددة ونجاح عملية التمويل الاصغر؟
٢. ماهو مدى انتشار مؤسسات التمويل الاصغر في تغطية شرائح العملاء المستهدفة والوفاء باحتياجاتهم؟
٣. لماذا يعتبر تعثر العملاء فى سداد الاقساط عائقاً لتحقيق أهداف عملية التمويل الاصغر؟

أهمية الدراسة The Importance of the Study

تنبع أهمية الدراسة فى دور التمويل الأصغر والخدمات المالية التي يقدمها في إمكانية إستمرارية وإستدامة هذا التمويل، و تهتم بإستمرارية تقديم الخدمات المالية ذات الطابع الإجتماعي لخدمة شرائح كبيرة من المجتمع التي لا تحصل على خدماتها المالية من القطاع المصرفى أو مؤسسات التمويل الأخرى، وتتناول في طياتها مخاطر توفير السيولة في التمويل الأصغر ومخاطر إستمرارية السداد من المستفيدين من التمويل.

أهداف الدراسة Objectives of the Study

تتمثل أهداف الدراسة من خلال الآتي:

١. التعريف بأهمية التمويل الأصغر ومن هم عملاء التمويل الأصغر ومشاكلهم

٢. معرفة الخصائص التي تميز مؤسسات التمويل الأصغر عن الأخرى
٣. بيان التحديات التي تواجه عمليات التمويل الأصغر في السودان
٤. توضيح المشاكل المحاسبية التي تحيط بعمليات التمويل الاصفر في السودان

فرضيات الدراسة Hypotheses Of Study

يعتمد الدراسة على إختبار الفرضيات التالية:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سداد أقساط التمويل في الأوقات المحددة ونجاح عملية التمويل الأصغر .
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار مؤسسات التمويل الأصغر وتغطية شرائح العملاء المستهدفة ووفاء التمويل الأصغر بإحتياجاتهم.

منهجية الدراسة Methodology of the study

إستخدمت الدراسة المناهج التالية

المنهج التاريخى لعرض الدراسات السابقة المرتبطه بموضوع الدراسة ، والمنهج الإستنباطي لإستنباط الفرضيات، والمنهج الوصفي من خلال وصف الظواهر ذات العلاقة بموضوع البحث ، المنهج الإحصائي (التحليلي) لتحليل البيانات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات.

أساليب جمع البيانات Methods of data collection

- المصادر الأولية: من خلال المعلومات التي تم جمعها بالإعتماد على الإستبانة التي تقيس أسئلتها متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.
- المصادر الثانوية: من الكتب والمراجع والدوريات العلمية وشبكة المعلومات الدولية.

حدود الدراسة The limits of the Study

تتكون حدود الدراسة من النقاط الآتية

١. الحدود المكانية: بنك الأسرة السوداني – فرع كوستي النيل الأبيض.

٢. الحدود الزمنية: دراسة ميدانية ٢٠١٧م.

هيكل الدراسة The Structure of the Study

المقدمة تشتمل على أولاً الإطار المنهجي وثانياً الدراسات السابقة

المبحث الاول: تعريف وأهمية وأهداف ومبادىء التمويل الأصغر.

المبحث الثاني:التحديات والمشاكل المحاسبية التي تحيط بعمليات التمويل الأصغر في السودان

والمبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وأخيراّ الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات .

ثانياً: الدراسات السابقة

هنـــاك العديـــد مـــن الدراســـات الســـابقة المرتبطـــة بموضـــوع البحـــث، يقوم الباحث بعرضها على النحو التالي:

١. دراسة مصطفى (٢٠٠٧م)(١):

تمثلت مشكلة الدراسة في إرتفاع تكلفة التمويل بالنسبة بالنسبة لصغار المنتجين، وضعف الضمانات، وظهور حالات التعثر وعدم السداد في الوقت المحدد، من أهم أهداف الدراسة تقييم ودراسة فاعلية التمويل المقدم من المصارف لقطاع صغار المنتجين والحرفيين من خلال مؤشرات وقت التمويل، وقرض التمويل، الضمانات، ومن أهم نتائج الدراسة: فعالية التمويل المصرفى في تقديم التمويل لصغار المنتجين والحرفيين، إرتفاع تكلفة التمويل بالنسبة لصغار المنتجين، ضعف الخبرة لدي الممولين من أسباب فشل المشروعات الصغيرة،و من أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة التأمين على أهمية دور المصارف في تنمية المشروعات الصغيرة وتوفير الإرشاد والتدريب وخفض التكلفة وتيسير الضمانات.

إتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية في ضرورة تمويل صغار المنتجين والحرفيين لمساعدتهم في الخروج من دائرة الفقر وتحسين الحالة المعيشية لهم، والإختلاف أن الدراسة ركزت على تحسين الوضع الإجتماعي بشكل عام، أما البحث ركز على التحديات والمشاكل المحاسبية التي تحيط بعمليات التمويل الأصغر.

٢. دراسة عبد المنعم (٢٠٠٨م)(٢):

تناولت الدراسة مشكلات التمويل المصرفي وآثارها على التنمية الإقتصادية من خلال مشكلة تركيز المصارف السودانية على توظيف الموارد المتاحة في الإستثمار قصير الاجل و من أهم أهداف الدراسة التعرف على المشاكل التمويلية المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية، ، من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: إنخفاض التمويل الموجه للعملاء بسبب إستثمار المصارف بنفسها في الأوراق المالية،أوصت الدراسة بأنه لابد للمصارف أن توظف نسبة من محافظها التمويلية لخدمة عملاء التمويل الأصغر وتسهيل الضمان لهم.

إتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية في الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في تغيير الحياة الإقتصادية وزيادة دخل الفرد وتحسين المستوى المعيشي، وإختلفت الدراسة مع البحث حيث يركز البحث على التحديات والمشاكل المحاسبية التي تواجه عمليات التمويل الأصغر.

٣. دراسة عباس (٢٠١٢م)(٣):

تتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف أثر التمويل الأصغر على التنمية الإقتصادية والإجتماعية لوجود عدد من المشكلات والمعوقات المتعلقة بتطبيق صيغ التمويل الأصغر منها حداثة تجربة التمويل الأصغر وضعف الوعي المصرفى للمستهدفين وعدم المتابعة للمشروعات الممولة بواسطة المؤسسات

المانحة للتمويلهدفت هذه الدراسة إلى معرفة ودراسة التمويل الأصغر من خلال الفكر الإقتصادى المصرفي والوقوف على مفاهيم التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعرف على طبيعة المشروعات والفئات المستهدفة بعمليات التمويل الأصغر، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة الإرتفاع التدريجي للمبالغ المخصصة للتمويل الأصغر في بنك الثروة الحيوانية وإرتفاع نسبة التعثر في بداية التجربة بالبنك، من أسباب عدم نجاح تجربة التمويل الأصغر منح التمويل لفئات غير مستهدفة وضعف الوعى المصرفى وعدم المتابعة ، و من توصيات الدراسة العمل على توسيع تجربة التمويل الأصغر الجماعي، وإنشاء محافظ للتمويل الأصغر والتركيز على القطاع الزراعي، ومواصلة الجهود لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والنزول بنسبتها إلى النسبة المحددة بواسة بنك السودان المركزي.

إتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية في دور وأثر التمويل الأصغر على زيادة دخل الأسر الفقيرة وتحسين مستوى الحياة المعيشية لهم، واختلفت الدراسة مع البحث حيث تركز الدراسة على التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبحث يركز على التحديات والمشاكل المحاسبية التي تتعلق بعمليات التمويل الأصغر.

٤. دراسة ياسمين (٢٠١٣م)(٤):

من أهداف الدراسة معرفة مكونات قطاع التمويل الأصغر، ثم تحليل وإستعراض التجارب العالمية والإقليمية ثم المحلية، والتعرف على إدارة الإستثمار بالمصارف ثم تفعيل دور الرقابة الميدانية من قبل ضابط الإئتمان وتتبلور المشكلة الرئيسية للدراسة في مدي تأثير إدارة الإستثمار بالمصرف على كفاءة عمليات التمويل الأصغر، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: وجود مفاهيم خاطئة بعقلية بعض أفراد المجتمع أن التمويل الأصغر عبارة عن هبات حكومية غير مستردة، ، ضعف كفاءة إدارة الإستثمار بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية سبب مباشر في عدم كفاءة قرارات منح التمويل الأصغر،ومن

توصيات الدراسة: ضرورة توفير الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية لأقسام الإستثمار وزيادة الجرعات التدريبية للعاملين في قسم إدارة الإستثمار في مجال عمليات التمويل الأصغر وكيفية دراسة العميل ومراجعة دراسات الجدوي المقدمة بصورة دقيقة، والإهتمام بنشر ثقافة العمل الحر وزيادة رفع الوعي للمستفيدين بأهمية التمويل الأصغر وتقديم الإستشارات المالية والادارية لهم خاصة بالريف.

نجد ان الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية في أثر التمويل الأصغر الذي يحدثه بتخفيض حدة الفقر وزيادة دخل الفقراء إذا طبق بالطريقة الأمثل وللجهات المستهدفة، وإختلفت الدراسة مع البحث في المتغير التابع والذى يتمثل في التحديات والمشاكل المحاسبية، أما الدراسة فركزت على الكيفية التي يتم بها إدارة التمويل الأصغر والوسائل التي تودى إلى نجاح التجربة.

٥. دراسة حسن (٢٠١٤م)(٥):

وتكمن مشكلة الدراسة في تحليل مشكلة الأثر المحدود للتمويل الأصغر رغم الجهود المبذولة، وبتقصى التجارب الناجحة والوقوف على نقاط قوتها وضعفها وفرصها ومهدداتها ، لتحقيق أفضل الممارسات نظرياً وعملياً ، وهدفت الدراسة للتعرف على افضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر عالمياً ومحلياً، والتعرف على مؤسسات التمويل الأصغر ، والوقوف على سياسات الدول في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والوقوف على التمويل الأصغر في السودان ، والتعرف على سياسات التمويل الأصغر الرسمية، ،،وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التمويل الأصغر أداة فاعلة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بعد

التدريب والتنسيق بين الفعاليات المختلفة لقطاع التمويل الأصغر،ومن اهم توصيات الدراسة: قيام بنوك القرى والموبايل بنك لتقديم خدمات التمويل الأصغر بأكثر فاعلية للمجتمعات الريفية.

نجد ان الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية على أن التمويل الأصغر أداة فعالة في زيادة دخل الأسر الفقيرة، والإختلاف أن الدراسة ركزت على الأثر والإجتماعي والإقتصادى، بينما البحث ركز على التحديات والمشاكل التي تواجه عمليات التمويل الأصغر.

المبحث الأول

تعريف وأهمية وأهداف ومبادىء التمويل الأصغر

في هذا المبحث يتم إستعراض المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر، ويمكن القول بأنه لا يوجد إجماع تام حول تعريفات هذه المفاهيم، وذلك لتعدد وتباين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين دول العالم، الأمر الذي أدي إلى إختلاف الأسس والمعايير التي من خلالها يتم تعريف التمويل الأصغر، ولكن هذا المبحث يتناول التعريفات الشائعة لمفاهيم التمويل الأصغر، أهداف التمويل الأصغر، مبادىء التمويل الأصغر، وذلك على النحو التالي:

تعريف التمويل الأصغر:

التمويل الأصغر منهج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية برز حديثاّ كمصطلح يعنى حزمة من الخدمات المالية لتمكين محدودى الدخل القادرين على العمل من الرجال والنساء، للحصول على رأس المال المناسب للدخول في دائرة الإقتصاد، لذا يعني هذا المصطلح توفير الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود لتنشيط أعمالهم الإنتاجية.

أما الخدمات المالية فتعني التسليف، الإدخار، التأمين، التحاويل، حيث تمثل مؤسسات التمويل الوسيط المالى كما تقوم بدور إجتماعي مهم في المجتمع من خلال بناء الثقة في أفراد المجتمع، محو الامية المصرفية من خلال التدريب علي أساليب الممارسة المالية بجانب تقوية المقدرات الإدارية للأفراد أو المجموعات حسب المنهج المتبع للتسليف والتمويل الأصغر أو الصغير، والذي يمثل أحد العناصر الإنتاجية الهامة التي تغذي العناصر الأخرى وتبث فيها روح النشاط والديناميكية كمدخل أساسي في الإنتاج(٦).

يرى الباحث أن التمويل الأصغر يعد أحد الوسائل المهمة في مجال مكافحة والحد من الفقر خاصة في الدول النامية والفقيرة كما يعتبر أحد الادوات

المهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوسيع فرص العمل والحد من البطالة.

١. عرف بنك السودان المركزي التمويل الأصغر بأنه أي تمويل نقدي أو عيني أو خدمي، لايتجاوز مبلغ عشرون ألف جنيه سوداني يمنح لفرد أو مجموعة أفراد متضامنين لمساعدتهم في الإنتاج أو تقديم خدمات ويتأتى دخلهم من عائد بيعها.

٢. كما عرف التمويل الأصغر بأنه تقديم الخدمات المالية وغير المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر ويستخلص من هذا التعريف عنصران رئيسيان للتمويل الأصغر هما (٧):

أ. أن التمويل الأصغر يتضمن مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية وتشمل هذه الخدمات القروض، الإدخار، التأمين، التحويلات، وأى خدمات أخرى مرتبطة بها تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر لعملائها، أي أن التمويل الأصغر لا يقتصر فقط على خدمة تقديم التمويل لأنشطة الأعمال التجارية.

ب. ان الفئات المستهدفة من التمويل الأصغر هم الفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر والتى يغلب عليها سمة المشروعات الصغيرة والحرفية ويجب التاكيد هنا على ان القضية الأساسية للتمويل الأصغر تتمثل في توفير تمويل بشروط مناسبة وملائمة يقدر عليها عميل التمويل الأصغر.

يري الباحث ان التمويل الأصغر يمكن ان يعرف بأنه سلسلة من التدابير والإجراءات التي من خلالها يتم دمج الفقراء النشطين إقتصادياً في القطاع المالى الرسمي من اجل تزويدهم بالمال لتحسين دخولهم والإسهام في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

أهمية التمويل الأصغر:

يعتبر التمويل الأصغر من أهم وأقوى الآليات لمكافحة الفقر في مختلف بلدان العالم، وذلك لأن تمويل المشاريع الصغيرة يساعد الفقراء علي تلبية إحتياجاتهم الأساسية وحمايتهم ضد المخاطر ومساعدة الأسر منخفضة الدخل في إدخال تحسينات في حياتهم الإجتماعية والإقتصادية وإستقرارها، ودعم مشاركة المرأة الإقتصادية وتحسين رفاهية الأسر المعيشية وكل هذا بجانب الخدمات المالية الأخرى التي يقدمها التمويل الصغر، حيث يعطى الأسر الصغيرة مرونة وقدرة أكبر علي التعامل مع الأزمات اليومية التي تواجهها بشئ يركز مستويات الإستهلاك بين هذه الأسر علي نحو سلس ويقلل إلى حد كبير الحاجة لبيع الأصول أو الإستدانه من المرابين لتلبية الحاجات الأساسية.

من عوامل أهمية التمويل الأصغر حصول الفقراء على الإئتمان الذي يسمح لهم بالإستفادة من القروض الإقتصادية المتاحة وزيادة الارباح التي تساعدهم على دفع تكاليف الخدمات والرعاية الصحية الضرورية وتقديم خدمات التعليم لأطفالهم وتحسين تغذيتهم، بجانب تحسين ظروف المعيشة عموماً، إذ تعتمد المشاريع الصغيرة على العمالة المكثفة الغير مدربة تدريباً عالياً، وذلك يودي إلى توزيع الدخل بصوره أكثر عدالة وخلق فرص الإستخدام بما يخفف من حدة الفقر بتوفير فرص عمل مقابل أجور معقولة للعاملين من الأسر الفقيرة والنساء اللواتي فقدن مصادر دخلهن أو من يعولهن، وبذلك تساعد المشاريع الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية بتبني الأساليب الإنتاجية الشاملة(٨).

تبرز أهمية تمويل المشاريع الصغيرة في تغطية الطلب المحلي من المنتجات التي يصعب وفرص اقامة صناعات كبيرة لإنتاجها والصناعات الكبيرة التي تحتاج إلى مدخلات بمواصفات المشاريع الصغيرة، على كل ما ذكر فان

للتمويل الأصغر أهمية كبيرة في دعم التفكير الخلاق وتحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال الإسهام في إنشاء مشاريع تدر الدخل، كما يعتبر أداة هامة وفاعلة للتخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى كونه وسيلة ناجحة لتوفير حياة كريمة لذوى الدخول المنخفضة والعاطلين عن العمل، والذين تحولوا عن طريق التمويل الأصغر إلى أفراد يمتلكون مشروعات تساهم في تنمية مجتمعهم وإقتصادهم، ولا يصبحوا عالة على المجتمع وعائقاً لإنطلاق إقتصاده بعد أن ثبت للتمويل الأصغر دوراً أساسياً في التنمية الريفية(٩).

أما عملية التمكين الإقتصادي والإجتماعي للمراة، نجد أنه للنهوض بهذا العمل لابد من خلق ثقافة العمل الحر، وقيام الدولة بتوفير البنى التحتية اللازمة لهذا العمل، الذي يؤدي لتنمية حقيقية يكون فيها العاطلين عن العمل أقل والفقر أخف حدة(١٠).

يري الباحث ان أهمية التمويل الأصغر تنبع من كونه يوفر التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة وبالضمانات السهلة غير التقليدية، ويتم تقديمه للفقراء النشطين إقتصادياً، ويخلق فرص عمل للعاطلين في المجتمع، كما يساهم في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة، ويساهم في دخول الأسر الفقيرة إلى دائرة الإنتاج ومساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي.

أهداف التمويل الأصغر:

تتنوع أهداف التمويل الأصغر فمنها ما يهدف إلى الربحية ومنها ما يرمي إلى توفير فرص العمل ومنها ما يصبو إلى تحقيق عوائد إجتماعية ومنها ما يساعد علي رفع مستوي الخدمة، وقد تكون الغاية كل هذه الأهداف مجتمعة.

يري الباحث ان الهدف الأساسي من التمويل الأصغر هو سد الفجوة في أنظمة التمويل الرسمية، وإستهدافه للإحتياجات الخاصة بالفقراء، من خلال ادوات مالية تستجيب لإحتياجات الفئات الأكثر فقراً، وتوفر الخدمات المالية لذوي الدخل

المحدود لتنشيط أعمالهم التجارية، وتحقيق هدف إجتماعي هو بناء الثقة بين أفراد المجتمع ومحو الأمية المصرفية من خلال التدريب والممارسة المالية.

ويهدف ايضاً إلى ازالة البطالة وتخفيض معدلات الفقر بواسطة فرص العمل الناتجة من إنشاء المشروعات الصغيرة (١١).

مبادىء التمويل الأصغر:

توصلت التجربة العالمية لبناء مبادىء التمويل الأصغر والتى يجب وضعها في الحسبان إلى نسق أفضل الممارسات العالمية ككل، وهى تلك المبادرة التي أقرتها مجموعة الثمانية في يوليو ٢٠٠٤م، إعتماد المبادىء الأساسية للتمويل الأصغر المعدة بواسطة المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء وإعتمادها من قبل قادة الثمانية في قمة مجموعة الثمانية في ١٠ يوليو ٢٠٠٠م، التي تنص على (١١):

١. **أن الفقراء لا يحتاجون إلى القروض فقط بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:** حيث يحتاج الفقراء مثلهم مثل الاخرين إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة ولا يحتاج الفقراء إلى القروض فقط بل أيضاّ إلى الإدخار والتحويلات النقدية والتأمين كل حسب أوضاعه.
٢. **أن التمويل الأصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:** الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية فالتمويل الأصغر يجعل من الممكن للأسر الفقيرة الإنتقال من مجرد البقاء علي قيد الحياة من يوم إلى يوم إلى التخطيط للمستقبل والإستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم المعيشية وصحة وتعليم أطفالهم.
٣. **أن التمويل الأصغر يعنى بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:** يشكل الفقراء الأغلبية الكبيرة من السكان في معظم الدول النامية الا ان العدد

الاكبر من الفقراء ما زالوا يفتقدون قدرة الحصول على الخدمات المالية الأساسية، وفى بلدان كثيرة ما زال ينظر إلى التمويل الأصغر على أنه قطاع هامشي، مع أنه بصورة رئيسية مصدر إهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات وللمستثمرين ذوي المسئولية الإجتماعية لتحقيق امكانات التمويل الأصغر الكاملة .

٤. **أن الإستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى اعداد كبيرة من الفقراء:** لا يستطيع معظم الفقراء الحصول على الخدمات المالية بسبب نقص مؤسسات الوساطة المالية القوية العاملة علي مستوي التجزئة ولايعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للإستمرار غاية في حد ذاته بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم ذي شأن وأثر أبعد بكثير لما يمكن أن تموله الهيئات المانحة، إن قابلية الإستمرار وهي قدرة مؤسسات التمويل الأصغر علي تغطية جميع تكاليفها. مما يجعل من الممكن إستمرار عمل هذه المؤسسات وإستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء. لأن تحقيق الإستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات، وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي إحتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المالية. والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك (١٢).

٥. **أن التمويل الأصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة:** ان بناء الأنظمة المالية من أجل الفقراء يعني إنشاء مؤسسات وساطة مالية محلية سليمة يمكنها تقديم خدمات مالية دائمة للفقراء، وينبغى على هذه المؤسسات أن تكون قادرة على تعبئة وإعادة تدوير المدخرات المحلية وتقديم الإئتمان ومجموعة متنوعة من الخدمات، إن الاعتماد علي التمويل من الجهات المانحه والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية التي تمولها الحكومة سيقلص تدريجياً مع نضوج المؤسسات المالية المحلية وأسواق رأس المال الخاص.

٦. **أن التمويل الأصغر ليس دائماً هو الحل:** لا يناسب التمويل الأصغر كل شخص أو كل وضع، فالفقير المعدم والجائع الذي ليس لديه دخل أو سبل للسداد بحاجة إلى أشكال أخرى من المساندة، قبل ان يتمكن من الإستفادة من أية قروض، في حالات كثيرة تعتبر المنح الصغيرة والعمالة وبرامج التدريب وتحسين البنية الأساسية من أفضل أدوات مكافحة الفقر وكلما كان ممكناً يجب ربط هذه الخدمات ببناء المدخرات.

٧. **أن أسقف أسعار الفائدة يمكن أن تضر قدرة الفقراء علي الحصول علي الخدمات المالية:** إن تكلفه تقديم قدر كبير من التمويل الأصغر أكبر بكثير من تكلفة تقديم عدد قليل من القروض الكبيرة، وما لم يكن بإستطاعة مؤسسات تقديم القروض الصغيرة أن تتقاضى أسعار فائدة أعلى من متوسط أسعار قروض البنوك لن تستطيع تغطية التكاليف وبالتالي يصبح معدل نموها وقابلية إستمرارها محدود بسبب ندرة أو عدم امكانية الحصول علي التمويل المدعوم، عندما تضع الحكومات لوائح منظمة لأسعار الفائدة تضعها عادة عند مستويات منخفضة للغاية حتى تسمح للإئتمان الأصغر بالإستمرار، في الوقت نفسه يجب أن لا تمرر مؤسسات التمويل الاصغرعدم كفاءة عملياتها إلى المتعاملين معها في شكل أسعار فائدة ورسوم أخرى أعلى بكثير مما يجب (١٣).

٨. **أن دور الحكومات هو التسهيل وليس جهة التقديم المباشر للخدمات المالية:** تسهم حكومات البلدان بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء، ومن ضمن أهم الأمور التي يمكن أن تقوم بها الحكومات من أجل التمويل الأصغر والحفاظ علي إستقرار الإقتصاد الكلي وتجنب غطاءات أسعار الفائدة والإمتناع عن تشوية السوق ببرامج إقراض مدعومة عالية التأخر في

السداد وغير قابلة للإستمرار، كما يمكن ان تساند الحكومات الخدمات المالية المقدمة للفقراء بتحسين بئية الأعمال لأصحاب مشروعات الأعمال الحرة وقمع الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية وفي أوضاع خاصة يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية بالغة الصغروفي أوضاع خاصة يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية بالغة الصغر مبرراً عند الإفتقار إلى انواع أخرى من التمويل.

٩. **أن الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملاً وليس مزاحماً لرأس المال من القطاع الخاص:** يجب أن تستخدم الجهات المانحة المنح والقروض وأدوات المساهمة في رأس المال بشكل مؤقت لبناء القدرة المؤسسية لمؤسسات تقديم الخدمات المالية وتطوير البنية الأساسية المساندة (مثل هيئات تقدير الجدارة المالية، ومكتب تقدير الأهلية الإئتمانية، وقدرات المراجعة ..... إلخ) ومساندة الخدمات والمنتجات في مرحلة التجريب، وفى بعض الحالات قد يكون الدعم المالى الأطول أمداً مطلوباً للوصول إلى المناطق قليلة السكان أو الذين يصعب الوصول إليهم، ولتحقيق الفعالية يجب أن يسعي التمويل من الجهات المانحة إلى إدماج الخدمات المالية للفقراء في الأسواق المالية المحلية، إستخدام الخبرة المتخصصة في تصميم المشروعات وتنفيذها وإشتراط إستيفاء المؤسسات المالية وأي شركاء آخرين الحد الأدنى من معايير الأداء كشرط لإستمرار المساندة و التخطيط للخروج منذ البداية(١٤).

١٠. **نقص القدرات المؤسسية والبشرية:** يعتبر التمويل الأصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف إجتماعية وبين الإحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات بدءاً من

المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف وأنظمة المعلومات لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة، يجب أن تركز معظم الإستثمارات في هذا القطاع سواء العام أو الخاص على بناء القدرات (١٥).

١١. **أهمية الشفافية المالية والشفافية في أنشطة المتعاملين:** تعتبر المعلومات الدقيقة الموحدة والقابلة للمقارنة فيما يتعلق بالأداء المالي والإجتماعي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات أمراً بالغ الأهمية، يحتاج المشرفون علي البنوك في هيئات وضع اللوائح المنظمة لها والجهات المانحة والمستثمرون وأهم من ذلك الفقراء المتعاملون مع التمويل الأصغر أن هذه المعلومات للتقييم الدقيق للمخاطر والعائد منها (١٦).

المبحث الثاني

المشاكل المحاسبية لعمليات التمويل الأصغر

قطاع التمويل الأصغر يقدم خدمات مالية كالإئتمان الأصغر، وإئتمان أكبر، وإئتمان إستهلاكي، وإدخار، وودائع، وتحويلات نقدية وتأمين، وبالرغم من التجارب العديدة في الإئتمان الأصغر التي انطلقت لتقديم الإئتمان الأصغر لصغار المنتجيين ومجموعات الدخل المحدود، إلا أنه لا يوجد إتساق في المنهج بين المؤسسات التي تقوم بهذه الجهود، وغياب إستراتيجية واضحة للتمويل الأصغر في السودان، وربما كان هذا نتاجاً لإختلاف الأهداف حول تحفيف حدة الفقر، بإنشاء صناديق إجتماعية، ومؤسسات متخصصة كمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، وبنك الأسرة، ومؤسسة التنمية الإجتماعية، وإطلاق مبادرات لتخفيف الفقر فالجهود الحكومية في تطوير سياسات تمويل أصغر تواجه مشكلة الفقر بكفاءة تبقى محدودة، ويعوزها التنسيق، والمنظمات غير الحكومية ومشروعات التنمية الريفية إستمرت بأن تكون الموفر الأساسي للتمويل الأصغر للفقراء في السودان، ولكن هذه المبادرات محدودة التغطية والأثر مقارنة بحجم مشكلة الفقر.

هناك فرص كبيرة لتطوير برامج التمويل الأصغر بالبلاد على ضوء الحالات الإقتصادية والإجتماعية، وإعلان إعطاء الحكومة تخفيف الفقر أولوية في سياساتها على كل حال، وهناك تحديات ومشاكل تواجه قطاع التمويل الأصغر، وتحد من فاعليته في القيام بدورة في تخفيف الفقر والتنمية الإقتصادية، بعض هذه التحديات تتمثل في (١٧):

١. الوصول للفقراء ما زال محدوداً وسط معظم مؤسسات التمويل الأصغر بصفة خاصة فان البنوك لديها خبرة قليلة في ميدان العمل، وروابط قليلة مع قواعد المجتمعات المحلية، وهذا يحد من الوصول إلى العملاء المحتملين

عموماً، وان مأزق الإنتشار الضعيف يمتد ليحيط بعدم فاعلية البنوك في زيادة شبكة الفروع، وأن تغطية الشبكة المصرفية الحالية هى بطريقة تجعل جزءاً كبيراً من الفقراء لا يجدون وصولاً سهلاً إليها، وأن أكثر من ٥٠ % من الفروع تتركز في ولاية الخرطوم والولايات الوسطية.

٢. إجراءات ومتطلبات التمويل في النظام المصرفى كالتراخيص، وخلو الطرف من الضرائب والزكاة، والرهن وحسابات البنوك والشيكات والضمانات المصاحبة صممت لتخدم القطاع الرسمي.

٣. إن غياب تعريف موحد للفقر وأساليب تحديد الفقراء النشطين إقتصادياً، قد منع من تدفقات الإئتمان لأفقر الفقراء، والقطاعات المبعدة من السكان، وليس هناك تعريف مقبول في أوساط مؤسسات التمويل الأصغر للمجموعات المستهدفة بالتمويل الأصغر، ولا توجد مجموعة موحدة من موازين الأهلية، وأن المشكلة بالنسبة للبنوك تختلف، وبالرغم من توجيهات البنك المركزي للبنوك، والتي وضعت لتستهدف الأسر المنتجة، والحرفيين وصغار المهنيين، نجد أن التوجيهات لايتم الالتزام الصادق بها، ويترك الأمر لإختيار البنك الفرد ومنظورة للقطاع المستهدف وفى غياب الوضوح حول التعريف الدقيق للفقراء النشطيين إقتصادياً هناك ميل لإستبعاد بعض الحالات وتقيد الوصول للإئتمان بناء على التفسير التقليدي للأسر المنتجة.

٤. أحد العوامل الرئيسية التي توثر سلباً على توسيع خدمات التمويل الأصغر هو غياب دراسة إحتياجات العملاء المستهدفين ، والتى تسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بتصميم أساليب الإنتشار والمتابعة مفصلة على إحتياجات المجموعة المستهدفه كالخريجين، والنازحين، والأسر المنتجة وغيرهم.

٥. برامج التمويل الأصغر تقدم مجموعة محدودة من المنتجات بما يقتضى تنويع المنتج قضية إشكالية، والبنوك أبدت إهتماماً قليلاً لتطوير منتجات التمويل الأصغر المناسبة لإحتياجات الفقراء (١٨).

٦. التمويل الأصغر لأجل قصير والتوزيع غير المتوازن للتمويل بين القطاعات المختلفه والمنشآت متناهية الصغر.

٧. إن سيطرة الودائع لأجل قصير (ودائع جارية) وصيغ التمويلات التجارية، وإستخدام صيغ تمويل منحازة للمؤسسات متوسطة الحجم، تشكل حواجز لتمديد لمؤسسات الأعمال متناهية الصغر.

٨. غياب نظم ضمانات إئتمانية مؤسسية في السودان عدا ضمان الفرد طالب الإئتمان، وإن ضمان طالب الإئتمان السائد الآن يوقع عبء خسارة الأعمال الناتجة عن الكوارث الطبيعية والموت والإعاقة على العميل، عدم وجود أسلوب ضمان المحفظة، والذي يغطى بموجبة الضامن كل أو جزء من تعثر مؤسسة التمويل الأصغر وفق إتفاق معين غير موجود(٢٠).

٩. إن ضعف التعرف على الأفضل الممارسات الدولية، وضعف التدريب في تسيير وإدارة التمويل الأصغر يحد من مقدرة مقدمى الخدمة لإدارة وتنفيذ برامج توفر خدمات تمويل أصغر فاعلة للفقراء، وفقر الجهود المبذولة لبناء القدرات لهذا القطاع في السودان، وهى غير كافية، وتمويلها ضعيف في مواجهة الموارد المتاحة، ولا تناسب إحتياجات العميل.

١٠. وجهة إجتماعية، وبالإضافة لضعف المعرفة والتدريب على تقديم وإدارة التمويل الأصغر بين الموظفين بالنسبة لمقدمي الإئتمان الأصغر غير المصرفيين، فان ندرة المتخصصين في الإئتمان والأعمال الصغيرة تقوي عمليات الأعمال الصغري والتمويل الأصغر تحد من قدرتها في تقديم خدماتها والعناية أكثر بإحتياجات العملاء.

١١. نقص المعرفة والتدريب في إدارة وتيسير التمويل الأصغر، ومحدودية التجربة في نظم إدارة معلومات توفر معلومات صحيحة، وآلية متابعة وتقييم للتقدم والمتانة المالية لبرنامج التمويل الأصغر يحدث توسيع الخدمات والأداء لمقدمي التمويل الأصغر.

١٢. النظرة الخاطئة بأن التمويل الأصغر هبة، والمقارنة المرتبطة بالإنتقال من الهبات إلى الأسلوب المتجه نحو السوق.

١٣. عدم التركيز على تحريك المدخرات أو إدخال التمويل الإستهلاكي في حزم خدمات التمويل الأصغر.

١٤. هناك معرفة وتبادل معلومات وخبرات وسط مقدمي التمويل الأصغر محدودة (البنوك مثلاً) ولا تعلم شيئاً عن التجارب الناجحة لمؤسسات أصغر في نفس الموقع الجغرافى، والإحصاءات والمسح والخطوط القاعدية، والبحوث التي توضح تقديرات أحجام أسواق التمويل الأصغر، وخصائصها في الموقع الجغرافى، والقطاعات الإقتصادية المختلفة والمحورية، إبتدرتها مؤسسة التنمية في ولاية الخرطوم بشبكة التمويلات للجمعيات (١٩).

١٥. التنسيق بين البنوك، والمنظمات غير الحكومية، والصناديق الحكومية، ومشروعات التنمية الريفية محدود للغاية، منظمات غير حكومية قليلة لها روابط مع النظام المصرفى الرسمي، وخلقت منصات للتنسيق في المناطق الجغرافية التي يعملون فيها بها كوكالات للأمم المتحدة، ومشروعات التنمية الإجتماعية لها روابط مع مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، والبنك الزراعي السوداني، هذا التنسيق في معظم الحالات هو نتاج تصميم مبادرات للتمويل الأصغر إستجابة لحاجة ماسة أو إغاثة لكارثة وليس نتاج

جهود مخططة وموجهة لتوفير التمويل للفقراء وتوزيع موارد مالية رسمية لكل الفقراء.

المشاكل التي تواجه عمليات التمويل الأصغر في السودان:

تواجه عمليات التمويل الأصغر في السودان بالعديد من المشاكل والتى يمكن حصرها في الآتي:

مشاكل تتعلق بالدولة:

أ. غياب الخطط الإستراتيجية بسبب ضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر بما فيها المصارف.

ب. عدم وجود مظلة إدارية وقانونية للتمويل الأصغر على مستوى الدولة.

ج. مشكلة إرتفاع الضرائب على قطاع الأعمال الصغيرة.

د. المشاكل المرتبطة بنقص المعلومات فمؤسسات التمويل الأصغر أو الإدارات أو الوحدات ذات الصلة بالتمويل الأصغر بحاجة إلى قطاع يدير ويسيطر على تدفق المعلومات حتى تتمكن من كشف الإحتيال(٢٠).

مشاكل تتعلق بالمصارف:

١. عزوف المصارف عن تمويل هذا القطاع بسبب إرتفاع تكلفة التمويل.

٢. إشتراط المصارف لتوفير ضمانات كافية عند التمويل يحول دون إمكانية حصول

٣. أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة على الأموال لتنفيذ مشروعاتهم وهذا ما يشكل تهديداً لإستمرارية المشروعات التي يتم تمويلها.

٤. إشتراط المصارف لعقد إيجار أو شهادة بحث للأرض التي يعمل عليها قطاع الأعمال الصغيرة يحول دون حصول هذا القطاع على تمويل من المصارف لأنه غالباً ما يعمل في محلات مؤقتة أو في المنازل.

٥. تشترط المصارف رخصة عمل سارية المفعول حتى يتم التعامل معها في حين
٦. إن معظم الذين يتقدمون للتمويل الأصغر لا توجد لديهم رخص تجارية.
٧. ضعف المبالغ التي توفرها المصارف لاصحاب المشروعات الصغيرة يحول دون تحقيق المنتج لأهدافه وبالتالى يضعف إمكانية تحقيقه للأرباح المطلوبة كما قد يضعف أيضاً إمكانية تسديد ما عليه من إلتزامات.
٨. بسبب ضعف التمويل المصرفى يدخل العميل في إلتزامات مالية مع عدد من المصارف يحين أجلها في فترات متقاربة مما يصعب عملية السداد.
٩. تفضيل المصارف للتمويل عبر صيغة المرابحة يدفع بالعملاء لتحديد فترة قصيرة للتمويل تفادياً لإرتفاع تكلفة الإنتاج مما قد يؤدي بدوره إلى فشل السداد بسبب عدم بدء المشروع لإنتاجه.
١٠. ضعف المتابعة لمشروعات التمويل الأصغر بسبب قلة عدد الموظفين.
١١. تمركز معظم فروع المصارف بالمدن الكبري بحثاً عن تحقيق الأرباح، في حين أن قطاع الأعمال الصغيرة يتواجد في الريف أو المدن الصغيرة.

مشاكل تتعلق بقطاع الأعمال الصغيرة:

١. عجز المنتجين عن التسويق بسبب منافسة الصناعات البديلة لمنتجاتهم، والتى غالباً ما تتميز بتكلفة إنتاج منخفضة وجودة عالية.
٢. إرتفاع تكلفة المواد الخام التي يستخدمها قطاع الأعمال الصغيرة بسبب إرتفاع الرسوم الجمركية (٢٠).
٣. الإتجاه المستمر من قبل المنتجين نحو تخفيض التكاليف يكون أحياناً على حساب الرقابة والإشراف.
٤. عدم الخبرة في الجوانب الإدارية لدي معظم المتقدمين للتمويل الأصغر.

٥. عادة ما يلجأ أصحاب الأعمال الصغيرة سعياً وراء الربح إلى توسيع نشاطهم مما يدخلهم في إلتزامات وتعقيدات تؤدي إلى مزيد من الإختناقات المالية، إذ ينبغي أن
٦. يتم هذا التوسع وفقاً لإجراءات تمويلية جديدة لا تشكل عبئاً على المشروع القائم
٧. ويفضل ان يكون من الأرباح المحتجزة.
٨. سيادة الدعم المباشر للبرامج القائمة.

يري الباحث ان التحديات والمشاكل التى تواجه عمليات التمويل الاصغر فى السودان هى كثيرة والتى زكرت هى جزء منها ومن التحديات انتشار مؤسسات التمويل الاصغر فى المناطق الاكثر كثافة بالمستهدفين بالتمويل الاصغر وتغطية نفقاتها التشغيلية من دخلها المحقق من نشاطها الاساسى وهو التمويل ومن ضمن المشاكل كيفيفة التخلص من التعثر الذي يهدد استمرار مؤسسات التمويل الاصغر وانشاء مخصصات مقابل هذا التعثر الذى يكون خصما على ارباحها.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يحتوي هذا المبحث علي إجراءات البحث الميدانية، الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث، تحليل بيانات البحث، بالإضافة لاختبار فرضيات البحث.

إجراءات الدراسة الميدانية:

ومن الإجراءات التي اتبعها الباحث في التخطيط للدراسة الميدانية موضحاً خطوات تصميم استمارة البحث وصف لمجتمع وعينة البحث وتقييم أدوات القياس من خلال اختبارات الصدق الظاهري والاتساق الداخلي بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وذلك على النحو التالي.

أولاً: تصميم استمارة البحث

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه البحث قام الباحث بتصميم استبانة **المشاكل المحاسبية التي تواجه عمليات التمويل الاصغر بالسودان (دراسة تطبيقية تحليلية علي بنك الاسرة).**

والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة البحث ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

صدق وثبات الأداة :

الثبات يعني استقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة المقياس ، وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأدلة كلما زادت الثقة فيه ، واتبع الباحث طريقة معامل الفا كرونباخ لمعرفة ثبات الاستبانة ، والجدول أدناه يوضح معامل الثبات .

عدد الحالات	عدد العبارات	قيمة معامل الفا
٥٥	١٠	0.٧2

يلاحظ من الجدول رقم (١) أن قيمة معامل الثبات٠.٧٢ وهو ثبات عالي يفوق ٦٠%

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل بيانات البحث الميدانية:

(١) الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع البحث وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة .

(٢) الوسط الحسابي:

تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات البحث حيث تم إعطاء الوزن ٥ لعبارة أوافق بشدة والوزن ٤ لعبارة أوافق والوزن ٣ لعبارة محايد والوزن ٢ لعبارة لا أوافق والوزن ١ لعبارة لا أوافق بشدة.

(٣) الانحراف المعياري:

تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة.

(٤) استخدام اختبار(مربع كاي)

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض البحث عند مستوى معنوية ٥% ويعنى دلك انه إذا كانت قيمة مربع كاى المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من ٥% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً . أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من ٥%

فدلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض) البحث غير صحيح.

(٥) اختبار ألفا كرنباخ:

وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات البحث للتحقق من صدق الأداء، ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (٦٠%) يحتوي هذا المبحث على إجراءات الدراسة الميدانية، الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، تحليل بيانات الدراسة (البيانات الشخصية و البيانات الأساسية) بالإضافة لاختبار فروض الدراسة.

(٦) تحليل بيانات الدراسة :

يتناول الباحث في هذا المبحث تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة، وقد قام الباحث بتلخيص البيانات في جداول، و التي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة بالإضافة لمناقشة و تفسير نتائج الدراسة الميدانية، و ذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية و ذلك وفقاً للخطوات التالية :

1. التوزيع التكراري لعبارات محاور الدراسة .

2 . التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات فرضيات الدراسة . تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس عبارات الاستبانة، و الذي شمل خمس عبارات هي: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشده. وفيما يلي تحليل لبيانات الدراسة الميدانية .

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سداد أقساط التمويل في الأوقات المحددة ونجاح عملية التمويل الأصغر.

أولاً : <u>التوزيع التكراري</u> لعبارات الفرضية : فيما يلي التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى

الجدول (٢) التوزيع التكراري

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشده	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
١-توافر المواد اللازمة للإنتاج بأسعار مناسبة يساعد عملاء التمويل الأصغر	٣٣	٦٠	١٦	29.1	0	0	4	7.3	2	3.6
٢-القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحسابات القبض والحسابات الدائنة مع وجود خطط للتنبؤ المالي يسهل سداد أقساط التمويل الأصغر	23	41.8	24	43.6	6	10.9	1	1.8	1	1.8
٣-وجود جهة لضمان مخاطر الإئتمان للمشروعات الصغيرة تساعد مالكيها على سداد الأقساط في الأوقات المحددة	22	40	25	45.5	4	7.3	4	7.3	0	0
٤-إنخفاض العبء الضريبي يساهم في نجاح المشروعات الصعيرة على تسديد الإلتزامات للمؤسسات التمويلية	٢٧	49.1	22	40	4	7.3	2	3.6	0	0
٥-وجود فترة سماح لبدء سداد أقساط التمويل يساعد عملاء التمويل الأصغر	٢٢	40	24	43.6	5	9.1	4	7.3	0	0

على سداد الإلتزامات المستحقة في وقتها										
إجمالي الفرضيات	١٢٧	٤٦.١٨	١١١	٤٠.٣٦	١٩	٦.٩٢	١٥	٥.٤٦	٣	١.٠٨

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS ، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول (٢) ما يلي :

1.أن نسبة من أفراد العينة يوافقون فيأن توافر المواد اللازمة للإنتاج بأسعار مناسبة يساعد عملاء التمويل الأصغر على السداد في الوقت المحدد(٨٩.١%)، أما أفراد العينة و الذين لا يوافقون فقد بلغت نسبتهم (١٠.٩%) مما يعني أن **توافر المواد اللازمة للإنتاج بأسعار مناسبة يساعد عملاء التنويل الأصغر على السداد في الوقت المحدد.**

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحسابات القبض والحسابات الدائنة مع وجود خطط للتنبؤ المالي يسهل سداد أقساط التمويل الأصغر بنسبة (٨٥.٤%) أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (١٠.٩%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(٣.٦%). مما يعني أن **القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحسابات القبض والحسابات الدائنة مع وجود خطط للتنبؤ المالي يسهل سداد أقساط التمويل الأصغر**

3. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن وجود جهة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة تساعد مالكيها على سداد الأقساط في الأوقات المحددة بلغت نسبتهم (٨٥.٥%) بينماالذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم (٧.٣%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(٧.٣%) مما يعني أن **وجود جهة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة تساعد مالكيها على سداد الأقساط في الأوقات المحددة .**

4. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن عدم إنخفاض العبء الضريبي يساهم في نجاح المشروعات الصغيرة على تسديد الالتزامات للمؤسسات التمويلية بلغت نسبتهم (٨٩.١%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(٣.٦%) . أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم(٧.٣%) مما يعني **أن إنخفاض العبء الضريبي يساهم في نجاح المشروعات الصغيرة على تسديد الالتزامات للمؤسسات التمويلية.**

5. أن أفراد العينة الذين يوافقون على أن وجود فترة سماح لبدء سداد أقساط التمويل يساعد عملاء التمويل الأصغر على سداد الالتزامات المستحقة في وقتها حيث بلغت نسبتهم (٨٣.٦%) بينما بلغت نسبة أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات واضحة(٩.١%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(٧.٣%) مما يعني أن **وجود فترة سماح لبدء سداد أقساط التمويل يساعد عملاء التمويل الأصغر على سداد الالتزامات المستحقة في وقتها.**

ثانياً : التحليل الوصفي و اختبار الفروق لعبارات الفرضية الاولى : فيما يلي تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفة اتجاه عينة الدراسة و الأهمية النسبية لعبارات

المقياس لكل محور، و لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه ثم اختبار كاي تربيع Chi-square لدلالة الفروق .

الجدول (٣) الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الاولى

عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	الانحراف المعياري	قيمة كآي تربيع	مستوى المعنوية
١-توافر المواد اللازمة للإنتاج بأسعار مناسبة يساعد عملاء التنويل الأصغر على السداد في الوقت المحدد	٤.٣٤	أوافق	1.05	44.27	0.000
٢-القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحسابات القبض والحسابات الدائنة مع وجود خطط للتنبؤ المالي يسهل سداد أقساط التمويل الأصغر	4.21	أوافق	0.85	٤٨.٩٠	0.000
٣-وجود جهة لضمان مخاطر الإئتمان للمشروعات الصغيرة تساعد مالكيها على سداد الأقساط في الأوقات المحددة	4.18	أوافق	0.86	٢٧.٩٨	0.000
٤-إنخفاض العبء الضريبي يساهم في نجاح المشروعات الصعيرة على تسديد الإلتزامات للمؤسسات التمويلية	4.34	أوافق	0.77	٣٤.٦٧	0.000
٥-وجود فترة سماح لبدء سداد أقساط التمويل يساعد عملاء التمويل الأصغر على سداد الإلتزامات المستحقة في وقتها	4.16	أوافق	0.87	٢٥.٠٧	0.000
إجمالي الفرضيات	٤.٢٥	أوافق	0.88	36.18	0.000

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS ، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول (٣) ما يلي :

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (٤.٣٤) بانحراف معياري (١.٠٥) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٤٤.٢٧) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على **أن توافر المواد اللازمة للإنتاج بأسعار مناسبة يساعد عملاء التنويل الأصغر على السداد في الوقت المحدد.**

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (٤.٢١) بانحراف معياري (٠.٨٥) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٤٨.٩٠) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠)

وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على **أن القدرة على إدارة عناصر رأس المال العامل خاصة المخزون وحسابات القبض والحسابات الدائنة مع وجود خطط للتنبؤ المالي يسهل سداد أقساط التمويل الأصغر**.

3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.18) بانحراف معياري (0.86) كما بلغت قيمة كآي تربيع (27.98) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه**وجود جهة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة تساعد مالكيها على سداد الأقساط في الأوقات المحددة**.

4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (٤.٣٤) بانحراف معياري (٠.٧٧) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٣٤.٦٧) بمستوى معنوية (٠.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد

العينة و لصالح الموافقين على أن **إنخفاض العبء الضريبي يساهم في نجاح المشروعات الصغيرة على تسديد الالتزامات للمؤسسات التمويلية .**

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (٤.١٦) بانحراف معياري (0.87) كما بلغت قيمة كآي تربيع (25.07) بمستوى معنوية (٠٠.00) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن **وجود فترة سماح لبدء سداد أقساط التمويل يساعد عملاء التمويل الأصغر على سداد الالتزامات المستحقة في وقتها.**

الفرضية الثاني :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انتشار مؤسسات التمويل الأصغر وتغطية شرائح العملاء المستهدفة ووفاء التمويل الأصغر بإحتياجاتهم.

أولاً : التوزيع التكراري لعبارات الفرضية: فيما يلي التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية.

الجدول (٤) التوزيع التكراري

العبـارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
١-قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والادارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها يساعد على زيادة انتشارها.	٢٤	43.6	22	40	5	9.1	4	7.3	0	0
٢-توافر إدارة فاعلة للأصول والخصوم بالبنوك يساعدها على نشر خدماتها للتمويل الأصغر.	15	27.3	27	49.1	6	10.6	6	10.6	1	1.8
٣-وجود أنظمة معلومات وقواعد بيانات قوية ومتجددة يزيد من قدرة البنوك على الوصول للشرائح المستهدفة.	١٨	32.7	28	50.9	5	9.1	3	5.4	1	1.8
٤-توفير المعرفة والتدريب على تقديم وإدارة التمويل الأصغر لمقدمي الائتمان الأصغر من المصرفيين يزيد من انتشار تقديم	19	34.5	31	56.4	5	9.1	0	0	0	0

الخدمات والعناية بإحتياجات العملاء المستهدفين.										
٥-الإلتزام بتوجيهات البنك المركزي للبنوك بخصوص القطاع المستهدف للتمويل يزيد من انتشار خدمات التمويل الأصغر.	25	45.5	33	٤١.٨	٥	٩.١	2	3.6	0	0
إجمالي المحور	١٠١	36.72	141	38.64	26	9.4	15	5.38	2	0.72

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS ، 2017م.

يتضح من الجدول (٤) ما يلي :

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والادارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها يساعد على زيادة انتشارهاحيث بلغت نسبتهم (٨٣.٦%) بينما بلغت نسبة الذين لم يبدوا إجابات محددة (٩.١%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(٧.٣%) مما يعني **قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والادارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها يساعد على زيادة انتشارها.**

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن توافر إدارة فاعلة للأصول والخصوم بالبنوك يساعدها على نشر خدماتها للتمويل الأصغرحيث بلغت نسبتهم (٧٦.٤%) بينما بلغت نسبة الذين لم يبدوا إجابات محددة (١٠.٩%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(12.7%) مما يعني **توافر إدارة فاعلة للأصول والخصوم بالبنوك يساعدها على نشر خدماتها للتمويل الأصغر.**

3. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن وجود أنظمة معلومات وقواعد بيانات قوية ومتجددة يزيد من قدرة البنوك على الوصول للشرائح المستهدفة حيث بلغت نسبتهم (٨٣.٦ %) بينما بلغت نسبة الذين لم يبدوا إجابات محددة (٩.١%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(٧.٢%) مما يعني **وجود أنظمة معلومات وقواعد بيانات قوية ومتجددة يزيد من قدرة البنوك على الوصول للشرائح المستهدفة.**

4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على **أن** توفير المعرفة والتدريب على تقديم وإدارة التمويل الأصغر لمقدمي الائتمان الأصغر من المصرفيين يزيد من انتشار تقديم الخدمات والعناية بإحتياجات العملاء المستهدفين.حيثبلغت نسبتهم (٩٠.٩%) بينما بلغت نسبة الذين لم يبدوا إجابات واضحة (٩.١%) مما **يعني أن توفير المعرفة والتدريب على تقديم وإدارة التمويل الأصغر لمقدمي الائتمان الأصغر من المصرفيين يزيد من انتشار تقديم الخدمات والعناية بإحتياجات العملاء المستهدفين.**

5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على **أن** الإلتزام بتوجيهات البنك المركزي للبنوك بخصوص القطاع المستهدف للتمويل يزيد من انتشار خدمات التمويل الأصغرحيث بلغت نسبتهم (٨٧.٣%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك(٣.٦%) . أما أفراد العينة و الذين لم يبدوا إجابات واضحة فقد بلغت نسبتهم (٩.١%) مما يعني أن **الإلتزام بتوجيهات البنك المركزي للبنوك بخصوص القطاع المستهدف للتمويل يزيد من انتشار خدمات التمويل الأصغر.**

ثانياً : التحليل الوصفي و اختبار الفروق لعبارات المحور الثاني : فيما يلي تقدير المتوسط و الانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفة اتجاه عينة الدراسة و الأهمية النسبية لعبارات المقياس لكل محور، ولاختبار وجود فروق ذات

دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين و المحايدين و غير الموافقين للنتائج أعلاه ثم اختبار كاي تربيع Chi-square لدلالة الفروق

الجدول (٥) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني :

عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	الانحراف المعياري	قيمة كآي تربيع	مستوى المعنوية
١-قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والادارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها يساعد على زيادة إنتشارها	٤.٢٠	أوافق	٠.٨٩	٢٥.٠٧	٠.٠٠٠
٢-توافر إدارة فاعلة للأصول والخصوم بالبنوك يساعدها على نشر خدماتها للتمويل الأصغر	٣.٨٩	أوافق	٠.٩٩	٣٨.٣٦	٠.٠٠٠
٣-وجود أنظمة معلومات وقواعد بيانات قوية ومتجددة يزيد من قدرة البنوك على الوصول للشرائح المستهدفة	٤.٠٧	أوافق	٠.٨٩	٤٩.٩٠	٠.٠٠٠
٤-توفير المعرفة والتدريب على تقديم وإدارة التمويل الأصغر لمقدمي الإئتمان الأصغر	٤.٢٥	أوافق	٠.٦١	١٨.٤٧	٠.٠٠٠
٥-الإلتزام بتوجيهات البنك المركزي للبنوك بخصوص القطاع المستهدف للتمويل يزيد من إنتشار خدمات التمويل الأصغر	٤.٢٥	أوافق	٠.٩٠	٣١.٠٣	٠.٠٠٠
إجمالي المحور	٤.١٣	أوافق	٠.٨٦	٣٢.٥٧	٠.٠٠٠

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS ، 2017م.

يتضح من الجدول (٥) ما يلي :

١.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (٤.٢٠) بانحراف معياري (٠.٨٩) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٢٥.٠٧) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن **قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والادارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها يساعد على زيادة إنتشارها.**

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (٣.٣٨) بانحراف معياري (٠.٩٩) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٣٨.٣٦) بمستوى معنوية (0.000)

و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن **توافر إدارة فاعلة للأصول والخصوم بالبنوك يساعدها على نشر خدماتها للتمويل الأصغر.**

3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (٤.٠٧) بانحراف معياري (٠.٨٩) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٤٩.٩٠) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) و هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة وليس من صالح الموافقين على **وجود أنظمة معلومات وقواعد بيانات قوية ومتجددة يزيد من قدرة البنوك على الوصول للشرائح المستهدفة.**

4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (٤.٢٥) بانحراف معياري (٠.٦١) كما بلغت قيمة كآي تربيع (١٨.٤٧) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن **توفير المعرفة والتدريب على تقديم وإدارة التمويل الأصغر لمقدمي الإئتمان الأصغر من المصرفيين يزيد من إنتشار تقديم الخدمات والعناية بإحتياجات العملاء المستهدفين.**

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (٤.٢٥) بانحراف معياري (٠.٩٠) كما بلغت قيمة كآي تربيع (٣١.٠٣) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن **الإلتزام بتوجيهات البنك المركزي للبنوك بخصوص القطاع المستهدف للتمويل يزيد من إنتشار خدمات التمويل الأصغر.**

الخاتمة

أولاً: النتائج :

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:

١- ان قطاع التمويل الاصغر فى تنامي وازدياد وهناك رغبة بالاهتمام بهذا القطاع من قبل الدولة وذلك بتسهيل الاجراءات والضمانات المطلوبة لمنح التمويل . وتبين للباحث النتائج التالية.

٢- ان توفيرالمواد اللازمة للانتاج باسعار مناسبة يساعد عملاء التمويل الاصغر على سداد اقساط التمويل الاصغر فى الاوقات المحددة.

٣- وجود جهة لضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة تساعد اصحابها على سداد اقساط التمويل الاصغر فى الاوقات المحددة.

٤- انخفاض العبء يساهم فى نجاح المشروعات الصغيرة على تسديد الالتزامات للمؤسسات التمويلية.

٥- اعطاء عملاء التمويل الاصغر فترة سماح لبدء سداد الاقساط تساعدهم على سداد الالتزامات المستقه فى وقتها المحدد.

٦- قدرة مؤسسات التمويل على تغطية جميع تكاليفها المالية والادارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها يساعدها على الانتشار.

٧- ارتفاع اسعار الفائدة تحد من من قدرة الفقراء فى الحصول علي الخدمات المالية.

٨- ضعف كفاءة ادارة الاستثمار بالبنك سبب مباشر فى عدم كفاءة قرارات منح التمويل الاصغر

٩- ضعف متابعة البنك او مؤسسات التمويل الاصغر لتوظيف موارد التمويل الاصغر فى الغرض الممنوح من اجله يؤدي الى فشل المشروعات الصغيرة.

ثانياً:التوصيات

خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من التوصيات العامة وهى:

١/ ضرورة أنتشار مؤسسات التمويل الاصغر فى المناطق الريفية التى بها نسبة الفقر اكبر من المناطق الحضرية وان تستخدم التقنيات التى تساعدها على الانتشار باقل التكاليف.

٢/ العمل على تسهيل الاجراءت والضمانات التى تمكن الفئات المستهدفة بالتمويل الاصغر من الحصول على التمويل المناسب فى الزمن المناسب.

٣/ ضرورة تدريب مقدمى خدمات التمويل الاصغر وكذلك تدريب المستفيدين من خدمات التمويل الاصغر التدريب الكافى الذي يمكنهم من انجاح عملية التمويل الاصغر.

٤/ يجب ان تكون هناك متابعة لصيقة من قبل مؤسسات التمويل الاصغر للمشروعات التى يتم تمويلها حتى لا يحدث انحراف وتلافى الاخطار المحيطة بها.

٥/ العمل على زيارة مواقع النشاط المطلوب تمويله قبل تصديق التمويل ومتابعتة بعد التمويل تكون شهرية.

٦/ ضرورة خلق علاقات صداقة طيبة تقوم على حسن التعامل بين اخصائى التمويل وعميل التمويل الاصغر.

٧/ الاهتمام باعفاء عملاء التمويل الاصغر من كافة انواع الضرائب من دمغات وعمولات

٨/ يجب على البنوك التجارية ان تتطبق النسبة المخصصة للتمويل الاصغر من محفظتها التمويلية حتى يحقق التمويل الاصغر اهداف التى انشاء من اجلها.

٩/ حث عملاء التمويل الاصغر على ثفافة الادخار الشهري وذلك يدفعه مع قسط السداد الذي يخفف علية من سداد الاقساط الاخيرة

١٠/ ضرورة عقد الورش والندوات عبر وسائل الاعلام المختلفة للتبصير بالتمويل الاصغر واهدافه وغاياته ودورة فى تغيير اوجه الحياة.

المراجع والمصادر

١. مصطفى حسين محمد حسين(٢٠٠٧م) ، **دور البنوك في تمويل المنتجين والحرفيين** ، رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة ، جامعة كردفان .

٢. عبد المنعم محمد الطيب (٢٠٠٨م) ، **إشكالات التمويل المصرفى وآثارها على التنمية الإقتصادية** ، الخرطوم: مجلة المقتصد – بنك التضامن الإسلامي ، العدد (٣٣) .

٣. عباس محمد نور حربة(٢٠١٢م)، **دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، رسالة ماجستير في الإقتصاد غير منشورة ، جامعة الإمام المهدى.

٤. ياسمين خليفة حمزة (٢٠١٣م)، **دور ادارة الاستثمار بالمصارف في كفاءة التمويل الأصغر** ، رسالة ماجستير فى الإقتصاد غير منشورة ، جامعة الامام المهدى .

٥. حسن الفاضل سليمان هلال(٢٠١٤م) ، **الأثر الإقتصادي والإجتماعي للتمويل الأصغر** ، رسالة دكتوراة في الإقتصاد غير منشورة ، جامعة الإمام المهدي .

٦. صالح جبريل محمد(٢٠١٠م) ، **التمويل الأصغر في السودان (المفهوم، النماذج والتطبيقات)**، ، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .

٧. لائحة شروط الترخيص لمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لسنة ٢٠٠٦م – (تعديل ٢٠٠٨م) – ثانياً الفقرة (أ).

٨. عبده سعيد إسماعيل(٢٠٠٨م) ، **أدبيات التمويل الأصغر** ، عرض ونقد .
9. http://www.cgab.org.

١٠. صالح جبريل(٢٠٠٦م) ، **آلية إدارة التمويل الأصغر** ، ورقة عمل ، بنك الادخار ، قسم التخطيط والبحوث.
١١. مصطفي جمال الدين(٢٠٠٦م) ، ابو بكر ابراهيم واخرون ، تحليل الوضع الراهن للتمويل فى السودان ، الخرطوم.
12.www.sanle.org/ar/resources/ about mfhtmm
١٣. ارباب اسماعيل(٢٠٠٦م) ، الوضع الراهن للتمويل الاصغر بالسودان، الخرطوم،.
١٤. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبى(٢٠٠٧م) ، **بنك الأسرة الفرصة والأمل** ، (الخرطوم: د.ن).
١٥. مجدي سعيد(٢٠٠٧) ، تجربة بنك الفقراء ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط٢، لبنان.
١٦. وحدة التمويل الاصغر الايضاحى لعمل المصارف بالتمويل الاصغر(٢٠٠٧م)،وحدة التمويل الاصغر، بنك السودان المركزي ، الخرطوم .